

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الاثنين 20 نوفمبر 2017 (السنة الرابعة والعشرون - العدد 6500)





في هذا العدد

الافتتاحية

02

رسائل عربية حاسمة إلى إيران

الإمارات اليوم

03

الإمارات ترسخ مكانتها منصة عالمية للابتكار

تقارير وتحليلات

04

أهمية دور القطاع الخاص في مجال الطاقة

05

قراءة في قرار إغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن

06

خيارات لبنان بعد استقالة الحريري

شؤون اقتصادية

07

تراجع عجز الموازنة السعودية نحو 10%

من إصدارات المركز

08

سياسة التجارة الخارجية الإماراتية في إطار العضوية في منظمة التجارة العالمية



رسائل عربية حاسمة إلى إيران

البيان الختامي الذي صدر عن اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة، أمس الأحد، يبعث برسائل واضحة وحاسمة إلى إيران بأن عليها أن تتوقف عن سياساتها التدخلية في شؤون دول المنطقة، وأن تتخلى عن سياساتها العدوانية التي تقف وراء زعزعة الأمن والاستقرار فيها، كما يؤسس هذا البيان، في الوقت نفسه، لمرحلة جديدة من العمل العربي المشترك، تعزز التضامن في مواجهة التحديات والمخاطر التي تهدد الأمن القومي العربي. الرسالة الأولى الموجّهة إلى إيران أن الدول العربية لن تقف مكتوفة الأيدي أمام سياساتها وممارساتها المزعزعة للأمن والاستقرار في المنطقة، وأنها ستتحرك في المنتديات الإقليمية والدولية لإظهار ما تمثله من مخاطر حقيقية على استقرار المنطقة، وخاصة أن هناك إدراكاً دولياً متزايداً، في الآونة الأخيرة، لخطورة السياسات الإيرانية التدخلية في شؤون دول المنطقة، وضرورة التصدي لها. ولهذا فإن تأكيد البيان الختامي للاستمرار في إدراج بند التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية في أجندة منتديات التعاون العربي مع الدول والتجمعات الدولية والإقليمية، والطلب من الأمين العام لجامعة الدول العربية، متابعة تنفيذ هذا القرار، وتكليف المجموعة العربية في الأمم المتحدة إجراء الاتصالات اللازمة لعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي لمناقشة التهديدات الإيرانية لدول المنطقة، تمثل تحركاً عربياً مهماً لمواجهة السياسات الإيرانية على الصعيد الدولي.

الرسالة الثانية أن على إيران أن تتوقف عن دعم ميليشياتها المسلحة، التي تنفذ أجندتها الرامية إلى زعزعة الأمن والاستقرار في دول المنطقة، وتعقيد أزماتها المختلفة، وتحديداً ميليشيا الحوثي في اليمن وحزب الله في لبنان؛ وخاصة أن المجتمع الدولي بدأ يدرك في الآونة الأخيرة خطورة هذه الميليشيات، وضرورة العمل على فك ارتباطها بإيران، وليس أدل على ذلك من قرار الأمم المتحدة الذي صدر قبل أيام، وطالب بمغادرة الميليشيات الإيرانية سوريا، وخص بالاسم «كتائب فيلق القدس» و«الحرس الثوري الإيراني» وميليشيا «حزب الله»، وهذا إنما يشير بوضوح إلى أن هناك اتفاقاً عربياً ودولياً على ضرورة التصدي لمخاطر الميليشيات الإيرانية المسلحة في المنطقة. الرسالة الثالثة أن الأمن القومي العربي واحد لا يتجزأ، وأن التزام الدول العربية سياسة ضبط النفس لا يعني غصّ النظر عن سياسات إيران وميليشياتها وأذرعها في المنطقة، التي تهدد أمن الدول العربية واستقرارها، كما حدث مؤخراً في استهداف أمن كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين الشقيقة، ولهذا فقد دان البيان الختامي لاجتماع وزراء الخارجية العرب إطلاق ميليشيا الحوثي صاروخاً باليستياً إيراني الصنع تجاه السعودية، وأكد التضامن الكامل معها، وتأييد كل ما تتخذه من إجراءات لحماية أمنها القومي، كما دعا البيان إيران إلى التوقف عن إثارة القلاقل في البحرين، والتزام تطبيق سياسة حسن الجوار، كما دان السياسة الإيرانية التي من شأنها تغذية النزاعات الطائفية والمذهبية، وتأكيد ضرورة امتناعها عن دعم الجماعات التي تؤجج هذه النزاعات، وهي رسائل حاسمة إلى إيران، التي كانت تراهن دوماً على غياب موقف عربي موحد، وتعمل على إثارة الانقسامات والخلافات البينية العربية.

ولهذا فإن الاجتماع الوزاري في القاهرة يمثل بداية جادة لموقف عربي موحد في التعامل مع التدخلات الإيرانية في المنطقة، وخاصة إذا ما تم الأخذ في الاعتبار أن هناك حالة من التوافق الدولي بدأت تتعزز في الآونة الأخيرة على أن إيران تمثل العامل الرئيسي وراء ما تشهده المنطقة من فوضى وعدم استقرار. كما تشكل القرارات الصادرة عن هذا الاجتماع خريطة طريق واضحة للتصدي لسياسات إيران العدوانية ومخططاتها التوسعية التي تهدد أمن دول المنطقة واستقرارها، كما أنها في الوقت نفسه تنبه المجتمع الدولي إلى أن إيران تقف وراء تعثر جهود الحل السياسي للكثير من أزمات المنطقة، وتعرقل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بالتعاون مع العديد من القوى الإقليمية والدولية لإيجاد حلول لهذه الأزمات، وخاصة في سوريا واليمن، وفي الوقت نفسه؛ فإن تحرك الدول العربية لمخاطبة مجلس الأمن؛ لتوضيح ما قامت به إيران من أدوار سلبية في تعقيد أزمات المنطقة المختلفة، ينطوي على قدر كبير من الأهمية؛ لأنه يُعري سياسات إيران التي تهدد الأمن والسلم على الصعيدين الإقليمي والدولي.

الإمارات ترسخ مكانتها منصة عالمية للابتكار

تنفيذاً لرؤيتها الثاقبة بتأسيس قاعدة علمية متطورة تعتمد بالأساس على الابتكار والإبداع، نجحت دولة الإمارات العربية المتحدة في إثبات قدراتها وتعزيز تنافسيتها وترسيخ مكانة مميزة خاصة بها إقليمياً ودولياً كدولة تنتهج سياسة تضع على رأس أولوياتها تطوير المنظومة التعليمية بجوانبها كافة وإفساح المجال أمام الأجيال الجديدة وتشجيعهم على تبني الابتكار، وفي دلالة جديدة على الثقة الدولية بقدرات دولة الإمارات العربية المتحدة ومكانتها كمنصة تعليمية تستهدف تطوير قدرات الأجيال الناشئة وتبني المواهب وتهيئة الظروف التي تساعدهم على تنمية مهاراتهم، كشف مركز أبوظبي للتعليم والتدريب التقني والمهني عن فوزه بتنظيم «الملتقى العلمي العالمي إكسبو 2019» في دورته السابعة عشرة، حيث يتوقع مشاركة نحو 1500 من شباب العالم المبدع ممن تتراوح أعمارهم ما بين 9 و25 عاماً، والذين يمثلون نحو 65 دولة منها كوريا الجنوبية، والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واليابان، يستعرضون خلاله أحدث المشاريع العلمية في مجالات العلوم والتكنولوجيا، والهندسة والرياضيات، والفنون. وتحرص القيادة الرشيدة ممثلة بصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، أشد الحرص على الاستفادة وتبادل الخبرات مع الدول التي قدمت نماذج ناجحة ورائدة في هذا المجال، ولذا يتضمن «الملتقى العالمي إكسبو 2019» مؤتمراً للمسؤولين وصناع القرار المعنيين بقضايا التعليم والتدريب التقني والمهني، الذين يتبادلون الخبرات، وي طرحون خلال الملتقى، مختلف القضايا وأحدث الممارسات الإدارية والأكاديمية، والتجارب الناجحة التي شهدتها العالم في مجالات عدة، كما يتضمن أيضاً مؤتمراً للمواطنين الشباب يتم من خلاله التعرف على أحدث النظريات والتجارب والمشاريع العلمية المتخصصة التي تتميز بها هؤلاء الشباب، وذلك بهدف إثراء خبراتهم العلمية وتبادلها والعمل المشترك على تطويرها بشكل دائم ومنتظم، ذلك إضافة إلى أن الملتقى يشهد نخبة من الورش التدريبية والندوات والجلسات الحوارية، التي تركز على أحدث الموضوعات العلمية والتكنولوجية، ما يؤكد أن هذا الملتقى يعد منصة دولية جديدة يتعرف العالم من خلالها على الجديد في مجالات تعد الأساس القوي لبناء الأجيال القادرة على إحداث التطور المنشود في دول العالم كافة.

ويعكس فوز دولة الإمارات العربية المتحدة باستضافة هذا الملتقى العالمي إيمان القيادة الرشيدة للدولة بأن التعليم المهني والتقني بات يلعب دوراً محورياً في دفع عجلة الحياة الاقتصادية والاجتماعية كونه أحد الروافد الأساسية في إعداد الكوادر الوطنية الماهرة القادرة على المنافسة على الصعيد كافة، وتلبية احتياجات سوق العمل، بالإضافة إلى دوره في تلبية الاحتياجات المطلوبة لتنفيذ خطط التنمية وتعزيز تنافسية الدولة في سوق العمل الخارجي، وقد أشاد مبارك سعيد الشامسي مدير عام مركز أبوظبي للتعليم والتدريب التقني والمهني بالقيادة الإماراتية التي تقدم أشكال الدعم المادي والمعنوي كافة للمركز لتمكينه من أداء دوره الوطني من منظور عالمي وعلى الوجه الأكمل الذي يدعم التعليم التقني والمهني في مختلف إمارات الدولة، ويحقق توجهات القيادة الرشيدة في التوسع في التعليم التقني والمهني بما يحقق متطلبات الخطة الاستراتيجية لإمارة أبوظبي 2030 والخطة الاتحادية 2021.

ويبرهن فوز دولة الإمارات العربية المتحدة بتنظيم «الملتقى العلمي العالمي إكسبو 2019» على أنها باتت منصة عالمية للابتكار وبيئة خصبة جاذبة للمبتكرين تستقطب أفضل العقول والكفاءات، وتفتح الباب أمامهم، وتوفر لهم الفرص المثالية للإبداع والابتكار إيماناً منها بأن الابتكار ثروة مستدامة وأساس لتطور الشعوب وتقدم الدول في وقت أصبح فيه التعليم التقليدي لغة لا تتناسب مع تطورات العصر، ومن هذا المنطلق لا تألو دولة الإمارات العربية المتحدة جهداً في تطوير المنظومة التعليمية، بما يواكب رؤاها التنموية الطموحة، وقد أثبتت المكانة التي وصلت إليها في مختلف المجالات على أن تجربتها التنموية قامت على بناء الإنسان وفتح آفاق المعرفة والإبداع أمامه ليكون مشاركاً فاعلاً في إعلاء شأن وطنه، وذلك من خلال مجموعة متكاملة من السياسات والاستراتيجيات التي تستهدف تنمية الكيان الإنساني وإعداد كوادر وطنية متعلمة تنتهج الإبداع والابتكار، قادرة على التعاطي مع التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم في مجال التكنولوجيا وثورة المعلومات، وتطويرها لخدمة المجتمع والتصدي للتحديات التي تواجه العملية التنموية، بما يتيح بناء مجتمع معرفي ومستقبل قائم على أسس وركائز صلبة ومستدامة تمهد الطريق أمام تحقيق «رؤية الإمارات 2021» ومن ثم «مئوية الإمارات 2071».

أهمية دور القطاع الخاص في مجال الطاقة

يعد قطاع الطاقة من أكبر القطاعات التي باتت تواجه تحديات متشابهة، بعد أن كان أحد محركات عجلة الاقتصاد العالمي، ليتحول لاحقاً من محرك فاعل ورئيس للنمو، إلى قطاع يحتاج إلى التوازن في سياساته، عبر التوجه نحو استخدامات الطاقة النظيفة، والاستجابة للتحديات التي باتت أسواق النفط العالمي تواجهها، في ظل استراتيجيات تعزز دور القطاع الخاص في هذا المجال، تحفيزاً للتنافسية وانسجاماً مع مبدأ السوق العالمي الحرّ.

القطاع، على الاستثمار في قطاع الطاقة، والاستفادة مما توفره المؤسسات الكبيرة من خدمات وتسهيلات وخبرات متميزة، تسهم في التأثير إيجاباً على القطاعات الاقتصادية والخدمية في الدولة كافة، تحقيقاً للتطلعات التي تسعى إليها الدول في تعزيز الشراكة، وتحقيق سياسة التنوع الاقتصادي، وعدم التوقف عند التحديات التي يواجهها القطاع، من خلال انتهاز سياسات مرنة وابتكارية تحوّل التحديات إلى فرص.

وعادة ما يدعو المطالبون بانتهاج مبدأ السوق الحر في قطاع

الطاقة، إلى إقرار سياسات واستراتيجيات تحدّد من ممارسات الاحتكار، وتؤسس لسوق تحكمه قيم الحرية والتنافسية والإنتاج، وبما يعزز تلبية الاحتياجات من الطاقة، ويفتح المجال لاستثمارات جديدة في القطاع تعزز أمن التزود بالطاقة، وتحسن من جودة المشتقات

النفطية وتوافرها بأسعار تفضيلية، تلائم الإمكانيات الشرائية للمستهلكين. فضلاً عن تعزيز المنافسة في الصناعات النفطية، وتوافر منتج يتوافق مع المواصفات العالمية، وتوفير فرص عمل أكبر للمواطنين، ما سيؤثر كلياً على النشاط الاقتصادي ونموه، يرافقه اهتمام حكومي بإنشاء مؤسسات تقوم بخدمات لوجستية، للإشراف على تنظيم ومراقبة سير عمل القطاع الخاص.

إن الانفتاح على القطاع الخاص في قطاع الطاقة، عادة ما يحقق مكانة أقوى وأمتن للدول؛ حيث يكون الانطلاق من تطبيق سياسات وبرامج تمكنها من قيادة الاستثمار، وبناء الكفاءات، وتعميق أواصر التعاون الدولي لدعم مسيرة النمو بشكل أكبر، ليسهم في إنعاش الاقتصاد، ويعزز من الرفاه، ويحقق استكشاف الفرص الاستثمارية في قطاعات جديدة، أو ذات صلة بتطوير قطاع النفط، من خلال تعاقدات لتأهيل وتطوير الحقول النفطية، والبنى التحتية، ما يعزز من المشاريع التي تدر القيمة المضافة على الاقتصاد الوطني، وتعزز من قدرات وإمكانيات الاستثمار في مجال النفط.

وفي إطار مواكبة شركة بترول أبوظبي الوطنية «أدنوك» لضرورة إشراك القطاع الخاص في عملية النمو الاقتصادي، أعلنت الشركة مؤخراً، عن توثيق التعاون مع القطاع الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة، انطلاقاً من استراتيجية تعزيز القيمة المحلية المضافة، عبر خلق شراكات جديدة، تسهم في تعزيز النمو الشامل، وتبادل المعرفة، وتوفير وظائف إضافية للمواطنين، في القطاع الخاص، دعماً للمحتوى المحلي في قطاع الطاقة.

وتقوم استراتيجيات تعزيز القيمة المحلية المضافة على تشجيع الشركات العالمية لمزيد من التعاون مع الشركات المحلية، في سعي نحو تحسين القدرات التنافسية للشركات المحلية، وتشجيعها على الارتقاء بالأداء والكفاءة وجودة الخدمات، ما يعزز الإمكانيات، ويحقق النمو المستدام، ويوفر فرصاً إضافية له، تكمن في تقديم مبادرات تشجع فيها الشركات العالمية على التعاون، فضلاً عن تشجيع المحلية منها على المشاركة في المشاريع الكبيرة، انطلاقاً من مبدأ دعم دور القطاع الخاص في جهود التنوع والنمو الاقتصادي.

إن تعزيز دور القطاع الخاص وجذب الاستثمارات في مجال الطاقة، يمكن من توفير بيئة متطورة ومحفزة للاستثمارات، سواء أكانت محلية أو عالمية، الأمر الذي يحقق الاستفادة من الإمكانيات والخبرات التي يمتلكها القطاعان، العام والخاص، استناداً إلى مبدئي التطوير والابتكار، والذي بات يحتاج إلى تكيف مع التغيرات التي طرأت على أسعار النفط عالمياً، بحيث يتم من خلالها تجاوز حجم الخسائر جرّاء انخفاض أسعار النفط؛ كعجز الموازنة وارتفاع مستويات الدين العام، وتعطّل المشاريع التي كانت تعتمد لتمويلها على هذا القطاع، وهو ما وقعت به دول عدة، من التي كانت تعتمد بشكل كلي عليه في رفد خزينتها.

ويكمن دور القطاع الخاص عادة في الترويج لفرص الأعمال المتاحة، وحث الشركات والمؤسسات العاملة في هذا



قراءة في قرار إغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن

في نهاية عام 2015، رفضت وزارة الخارجية الأمريكية دعوة مشرّعين في الكونغرس، لإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن؛ كونه سيلحق الضرر بجهود تهدئة التوتر بين الإسرائيليين والفلسطينيين ودعم حل الدولتين. فما الذي تغير الآن؟ ولم أغلقت الإدارة الأمريكية الحالية مكتب منظمة التحرير في واشنطن؟ وما انعكاس قرارها هذا على خطة السلام الجديدة التي أعلنت الإدارة الأمريكية أنها بصددها بلورتها بشكل نهائي قريباً؟

السلام بين الجانبين، وقد يمثل ضربة لمسار السلام المنشود، ويكافئ إسرائيل على إمعانها في سياسة الاستيطان والتهجير، ويعرقل مسار حلّ الدولتين الذي تنادي فيه الأطراف كافة، الساعية إلى إحلال السلام، في وقت كانت الإدارة الأمريكية «الجديدة» قد أعلنت عن رغبتها في إعادة فتح ملف السلام الفلسطيني-الإسرائيلي، واستكشاف فرص تسوية إقليمية بين الجانبين.

لقد جاءت دعوات إغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن عام 2015، مبنية على أن السماح ببقاء المكتب مفتوحاً لا يقدم

أي فائدة للولايات المتحدة أو عملية السلام، ليأتي القرار الحالي متوائماً مع تلك الدعوات، ليعدّ هذا النوع من القرارات، وكأنه وسيلة ابتزاز، وسلوك سياسي غير ممنهج. فالعمل على إحلال السلام لا يأتي بالإقصاء، وإغلاق مكتب منظمة التحرير في



واشنطن سيشتكّل عقبة، وليس دافعاً نحو تحريك مسار العملية السلمية بين الجانبين، الفلسطيني والإسرائيلي، ثم إن ذلك لا ينمّ، برأي بعض المراقبين، عن دبلوماسية، حيث يتوجب أن يكون الموقف الأمريكي موقفاً وسطاً، بينما يمثل القرار الجديد تحيزاً للجانب الإسرائيلي، والذي يقوم وعبر سياسات حكومته اليمينية بكل ما من شأنه الإضرار بعملية السلام يوماً بعد يوم. إن التوجهات الأمريكية الجديدة تظهر نوعاً من التناقض، فبينما تؤكد الولايات المتحدة عملها على وضع خطة نهائية لإحلال السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل، وإعلانها عن الشعور «بالأمل» بنجاح خطة «غاريد كوشنر» مستشار الرئيس الأمريكي، الخاصة بإحياء مفاوضات السلام، وفي توقيت تتقاطع فيه مصالح جميع الأطراف بشكل يسمح بمواجهة الأعداء المشتركين للمنطقة، كإيران وحزب الله، تبعث الخارجية الأمريكية برسالة سلبية إلى السلطة الفلسطينية وإلى الأطراف العربية الأخرى الجادة في إيجاد حل للقضية الفلسطينية ولكنه حل يقوم على الشرعية الدولية: عادل وشامل.

في تطور لقي ترحيباً لدى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، أعلنت واشنطن رفضها تجديد ترخيص عمل مكتب منظمة التحرير الفلسطينية لديها، وعدم نيتها السماح لمكتب التمثيل بمواصلة عمله، ما لم يتم استئناف المفاوضات السلمية مع إسرائيل، والتوقف عن ملاحقة مسؤولين إسرائيليين، لمقاضاتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية.

وأصدرت الرئاسة الفلسطينية بياناً، عبرت فيه عن استغرابها الشديد من القرار، ورأت أنها خطوة غير مسبوقة في تاريخ العلاقات الأمريكية-الفلسطينية. وانتقد وزير الخارجية

الفلسطيني، رياض المالكي، هذا القرار، واصفاً الإجراءات الأمريكية الجديدة بأنها تهدف إلى الضغط على السلطة، أو إحداث إرباك لملفات سياسية عدة. كما حذّر أمين سر منظمة التحرير الفلسطينية، صائب عريقات، الإدارة الأمريكية، من أن

إغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، سيؤدي إلى تعليق اتصالات المنظمة مع الإدارة الأمريكية بكل أشكالها، في الوقت الذي تُبذل فيه الجهود للتوصل إلى اتفاق سلام مع الإسرائيليين. وتتوالى أنباء عن وجود علاقة بين خطاب الرئيس الفلسطيني محمود عباس الأخير أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، بالقرار الأمريكي، وذلك حين أشار عباس إلى إمكانية رفع مسألة الاستيطان الإسرائيلي إلى المحكمة الجنائية الدولية، تلتها تصريحات مسؤولين فلسطينيين بملاحقة إسرائيل بسبب جرائمها ضد المدنيين الفلسطينيين؛ الأمر الذي يثير الاستغراب من الموقف الأمريكي الذي يدّعي رعايته لعملية السلام، خاصة وأنه أشيع عن لقاءات عباس-ترامب الأخيرة، أنها تميزت بأجواء تسمح باستئناف مفاوضات السلام.

إن الخطوة الأمريكية المتعلقة بإغلاق المكتب التمثيلي لمنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، تعبر عن تخلي الإدارة الأمريكية عن دورها كوسيط «محايد» بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وربما التراجع عن مساعيها لتحقيق



ما زالت استقالة رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري تتفاعل داخل لبنان وخارجه؛ وهناك ترقب لموقف الحريري النهائي فيما يتعلق بالاستقالة وكذلك موقفه السياسي من قضايا داخلية وخارجية عدة، بانتظار عودته إلى لبنان هذا الأسبوع للمشاركة في ذكرى الاستقلال كما قال. فما هي خيارات الحريري؟ وهل سيتمسك بالاستقالة أو سيتراجع عنها؟

خيارات لبنان بعد استقالة الحريري



يعدّل الحريري عن الاستقالة. ولكن الحصول على مثل هذا التعهد لن يكون سهلاً، وربما شبه مستحيل؛ بالنظر إلى ما يعرف عن تشدد حزب الله ورفضه لغة الحوار، وهنا لن يكون أمام الحريري سوى المضي قدماً في الاستقالة بشكل رسمي وفقاً للدستور، فتتحول حكومته مباشرة إلى حكومة تصريف أعمال، إما لحين الانتخابات النيابية المقررة في مايو المقبل، أو أن يتم التوافق على تقديم الانتخابات. وقد تتم إعادة تكليف الحريري بتشكيل الحكومة؛ وإذا ما أصر حزب الله على موقفه فهذا يعني أن الحكومة (السياسية) لن ترى النور؛ ومن ثم يدخل لبنان في أزمة يصعب التكهن بمآلاتها خاصة في ظل التطورات الإقليمية المتلاحقة؛ وقد يجر ذلك على لبنان ليس مشاكل اقتصادية فقط، وإنما أيضاً كوارث وويلات؛ ولا يستبعد أن يجر الحزب لبنان إلى الحرب مجدداً من خلال استفزاز إسرائيل التي لا يبدو ومن تجارب سابقة أنها ستتسامح في أي استفزاز جديد؛ خاصة وأنها قد تجد الفرصة سانحة وأكثر من أي وقت مضى لضرب قدرات الحزب وتدميرها بشكل كلي.

والخيار الآخر، هو اللجوء إلى حكومة تكنوقراط، أي حكومة غير سياسية؛ ولكن هذا الخيار لن ينهي الأزمة لا داخل لبنان ولا خارجه؛ حيث لن تقبل الدول الإقليمية بحكومة لا تستطيع لجم حزب الله؛ وإلا فإن لها الحق في اتخاذ كل ما هو ضروري لحماية نفسها بما في ذلك اتخاذ إجراءات عقابية اقتصادية وغير اقتصادية.

أصبح من الواضح الآن أن استقالة الحريري التي تمت من العاصمة السعودية الرياض وأثير حولها لغط إعلامي كبير، جاءت في سياق موضوعي، وهي تنبع من معطيات داخلية بالأساس ولكن لها أبعاد خارجية لا تخفى على أحد؛ فمطلب النأي بالنفس الذي أكدّه الحريري في خطاب استقالته وكرره مراراً في اللقاء التلفزيوني الذي أجراه معه تلفزيون المستقبل قبل أيام، ليس مطلباً لبنانياً فقط، ولكنه وأكثر من أي وقت مضى، مطلب إقليمي ودولي؛ فما يقوم به حزب الله لم يعد محتملاً؛ ولا يعقل لدولة تعتمد بشكل رئيسي على دعم دول الخليج العربية وخاصة المملكة العربية السعودية، وتكون هي مصدر رئيسي لتهديد هذه الدول وضرب أمنها واستقرارها. فلم تأبه ميليشيا حزب الله بكل الدعوات الداخلية والخارجية على ضرورة النأي بالنفس، ولم تلتزم بما تعهدت به في الاتفاق الذي أنهى الأزمة الرئاسية؛ بل وتبجح رئيسها، السيد حسن نصرالله، وأكثر من مرة بأنه يقاتل في سوريا والعراق واليمن؛ ويا للسخرية عندما يقول بأن ذلك من أجل القدس! أسلوب خطاب مكرر لم يعد ينطلي على أحد، حتى أنصار الحزب داخل لبنان وخارجه الذين سئموا مغامراته التي لم تجلب للبنان سوى الخراب، وهي تنذر بإعادته إلى ظروف أشبه بظروف الحرب الأهلية. لذلك فإن استقالة الحريري جاءت في وقتها؛ وهي فرصة حقيقية ليست فقط للحريري وتياره، وإنما أيضاً لكل القوى اللبنانية التي ترفض تدخلات حزب الله الخارجية للضغط باتجاه انسحاب قوات الحزب من الخارج، وأيضاً نزع سلاحه بشكل كلي ليكون حزباً سياسياً كغيره من الأحزاب والقوى السياسية في البلد. والسؤال المهم هنا: ما هي الخيارات المتاحة بالنسبة إلى الحريري في ظل المعطيات القائمة؟

من الواضح أن مصير الاستقالة مرتبط بموقف الرئيس اللبناني والقوى الأخرى، من الأسباب الحقيقية التي دفعت الحريري إليها. فإذا حصل الحريري على ضمانات ومن بينها تعهد من حزب الله بالانسحاب من سوريا واليمن، وعدم التدخل في الحروب والصراعات الخارجية، فقد

تراجم عجز الموازنة السعودية نحو 10%

الربع الثالث. وقالت وزارة المالية إن هذا يثبت أن الإصلاحات الاقتصادية التي تستهدف الحد من اعتماد السعودية على العائدات النفطية مجدية. كما فرضت الحكومة، ضمن خطوات أخرى، ضريبة على التبغ والمشروبات الغازية



ومشروبات الطاقة في يونيو الماضي. وسيتم تطبيق فرض ضريبة القيمة المضافة بواقع 5%، بحسب المقرر في يناير المقبل. وتستند النظرة المستقرة إلى توقعات بأن سلطات المملكة ستواصل اتخاذ خطوات لتعزيز المالية العامة، وستحافظ على الأصول الحكومية السائلة قرب 100% من إجمالي الناتج المحلي خلال العامين المقبلين.

أظهرت بيانات رسمية، يوم أمس الأحد، أن عجز الموازنة الحكومية في المملكة العربية السعودية تراجع بنحو 10% في الربع الثالث من 2017، الأمر الذي يقيي الحكومة على مسار تحقيق هدفها للعام بأكمله.

وقفزت العائدات 11% في الربع الثالث من العام الجاري، في حين زاد الإنفاق 5%، وانخفض العجز خلال أول تسعة أشهر من العام الجاري بما نسبته 40% على أساس سنوي، ما يشير إلى أنه من المرجح أن تحقق الحكومة السعودية هدفها بأن يصبح العجز 198 مليار ريال هذا العام. ووقفت العائدات غير النفطية 80% على أساس سنوي في

الحكومة البريطانية تسعى لإتاحة السيارات الذاتية القيادة بحلول عام 2021

تخطط الحكومة البريطانية للاستثمار في قطاع السيارات من دون سائق، في توقع أن تصبح رؤية السيارات الذاتية القيادة على الطرق في بريطانيا حقيقة واقعة، في غضون ثلاث سنوات. وأكد وزير المالية البريطاني، فيليب هاموند، لبي بي سي أن الهدف هو إيجاد «سيارات من دون سائق» ومن دون مرافق سلامة بحلول عام 2021. وقال هاموند إن «البعض سيقول إن هذه خطوة جريئة ولكن علينا أن نتبنى هذه التقنيات إذا أردنا لبريطانيا أن تقود الثورة الصناعية القادمة».

ومن المقرر أن يعلن وزير المالية التغييرات التنظيمية في الميزانية، الأربعاء المقبل، وهي التي تسمح للمطورين بالتقدم بطلبات لاختبار المركبات الذاتية القيادة على الطرق في بريطانيا. وجاء إعلان هاموند، بعد أن بدأت شركة جاغوار لاند روفر، أكبر شركات صناعة السيارات في بريطانيا، اختبار السيارات من دون سائق على الطرق العامة. وجرى التجارب، التي تعتمد على أجهزة استشعار تسمح للسيارات برصد حركة المرور والمشاة والإشارات، في وسط مدينة كوفنتري على مدى أسابيع عدة. وقالت الحكومة البريطانية إن قيمة هذه الصناعة قد تشكل 28 مليار جنيه إسترليني، من الاقتصاد البريطاني بحلول عام 2035، وإنها سوف تدعم 27 ألف وظيفة. بينما يحذر منتقدو هذه الفكرة من أن التكنولوجيا اللازمة لكي يكتب النجاح للسيارات من دون سائق ما زال أمامها شوط طويل.

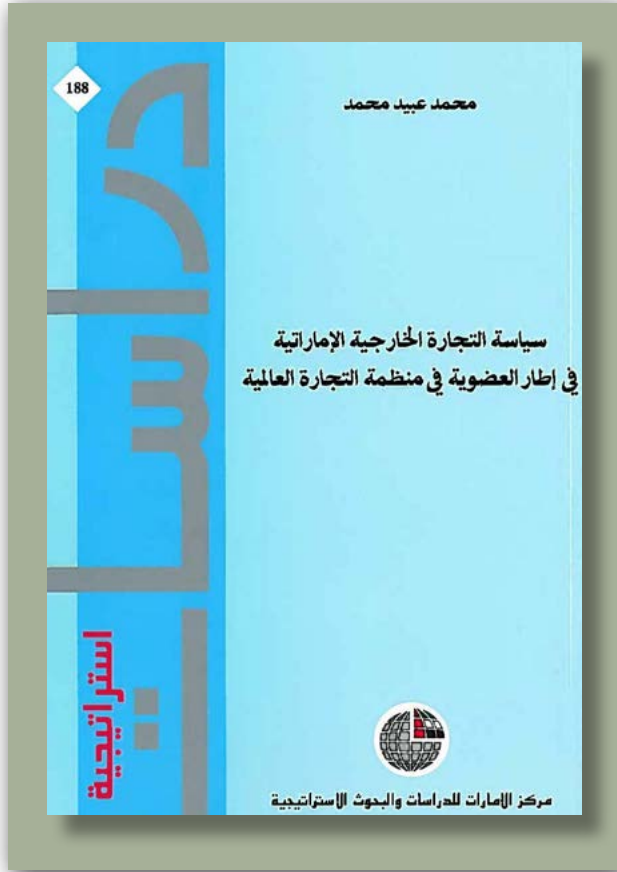
مصر توقع اتفاقيتين بمليار جنيه مع الصندوق الكويتي



وقعت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي المصرية، يوم أمس الأحد، اتفاقيتين مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، بهدف دعم مشروعات بشمال سيناء، والتي تقدر بقيمة إجمالية 17.5 مليون دينار كويتي، ما يوازي نحو مليار جنيه مصري. وأوضح بيان لوزارة التعاون الدولي المصرية أن الاتفاقية الأولى تتمثل في تمويل مشروع توصيل شبكات وروافع مياه الشرب بمدينة العريش، في إطار برنامج الحكومة المصرية لتنمية شبه جزيرة سيناء.

وذكرت الوزيرة المصرية، الدكتورة سحر نصر، أن المشروع يهدف إلى تطوير البنية الأساسية لمنظومة مياه الشرب في المدينة، لتتواكب مع التزايد السكاني حتى عام 2037، ما يسهم في رفع مستوى التنمية المستدامة بالقطاعات المختلفة للمدينة. ويأتي هذا التمويل في إطار البرنامج التمويلي الذي يسهم به الصندوق الكويتي، وتبلغ قيمته الإجمالية نحو 900 مليون دولار على مدار ثلاث سنوات، لتمويل مشروعات برنامج تنمية شبه جزيرة سيناء. وتمثل الاتفاقية الثانية ملحقاً لاتفاقية تمويل مشروع استصلاح 400 ألف فدان بشمال سيناء، بقيمة 5 ملايين دينار كويتي، ويستهدف المشروع إحداث أثر تنموي واجتماعي مستدام في مصر عموماً، وفي شمال سيناء بصفة خاصة.

سياسة التجارة الخارجية الإماراتية في إطار العضوية في منظمة التجارة العالمية



تُمثل دولة الإمارات العربية المتحدة بمسيرتها الاتحادية ذات الأطر والأبعاد التنموية المتكاملة أمودجاً للدول السائرة في درب الازدهار والتقدم؛ إذ تركز الدولة على سياسات اقتصادية مترابطة، ومنها سياسة التجارة الخارجية. إن دراسة أهداف هذه السياسة وملامحها يمكن أن تقدم نهجاً سديداً لغيرها من الدول في التعامل مع قواعد التجارة الدولية. كما قد تسهم سياسة التجارة الخارجية في زيادة معدلات نمو التجارة الخارجية للدول؛ بما يستتبعه ذلك من نتائج ومنافع إيجابية للنمو الاقتصادي اللازم لتنفيذ برامج التنمية الشاملة والمستدامة وتعزيزها.

من أجل ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى توضيح أهداف سياسة التجارة الخارجية المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة وملامحها، في إطار عضويتها بمنظمة التجارة العالمية. كما تسعى إلى بيان أهم ممارسات هذه السياسة وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي للدولة، وذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسية.

يلقي المحور الأول الضوء على أهم التعهدات التي أدرجتها دولة الإمارات في جداول التزاماتها الملحقه باتفاقية الجات لعام 1994 وكذلك اتفاقية الجاتس. فقد تضمن بروتوكول انضمام دولة الإمارات العربية المتحدة إلى منظمة التجارة العالمية جداول التزاماتها المحددة في مجالي السلع والخدمات، وهذه الجداول تعدّ جزءاً لا يتجزأ من اتفاقية الجات. وفي ما يخص تجارة الخدمات، فإن جداول التزامات الدولة تضمنت تعهدات بشأن تطبيق الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات «الجاتس». وهذه التعهدات تدرج تحت القسمين الأساسيين اللذين يتألف منهما هذا الاتفاق،

ويتمثل أولهما في القواعد الإطارية عامة التطبيق، التي تتكون من مجموعة المفاهيم والمبادئ والالتزامات ذات العلاقة بإدارة التجارة الدولية في الخدمات التي يلتزم أعضاء منظمة التجارة العالمية كافة بتطبيقها على جميع أشكال التجارة في الخدمات. أما ثانيهما، فيتمثل في تعهدات التحرير الخاصة بقطاعات الخدمات والقطاعات الفرعية المدرجة في جدول كل بلد على حدة.

ويوضح المحور الثاني من الدراسة أهداف السياسة التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مبيناً أن الواقع العملي يُظهر أنها تتحدد في العمل على: تعزيز حرية التجارة، وتشجيع المزيد من الانفتاح والتحرر

الإمارات لسياستها التجارية الخارجية، تتمثل في ثلاث سمات:

أولها: الحرص التام على اتساق وانسجام أدوات السياسة التجارية لدولة الإمارات مع التزامات الدولة بموجب عضويتها في منظمة التجارة العالمية واتفاقياتها متعددة الأطراف، بل ويُظهر التطبيق العملي تقديم الدولة لتسهيلات ومزايا لحركة التبادل التجاري تفوق ما التزمت به بموجب تلك الاتفاقيات الدولية.

ثانيها: أن دولة الإمارات على الرغم من دخولها في اتفاقيات للتجارة الحرة ضمن منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلا أنها تنظر إلى هذه الاتفاقيات كعامل مساعد على زيادة الانفتاح والتحرير التجاري إلى جانب العامل الأساسي المتمثل في النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف المرعي من قبل منظمة التجارة العالمية وليس بديلاً منه.

ثالثها: أن دولة الإمارات وعلى الرغم مما تتيحه لها قواعد منظمة التجارة العالمية من أدوات وآليات قانونية لمواجهة التدابير الحمائية المتخذة من جانب عدد من الدول ضد الصادرات الإماراتية، فإنها لم تنجرف إلى استخدام تدابير انتقامية، وآثرت اللجوء إلى وسائل التسوية الودية للتوصل إلى حل مرضٍ لأي نزاع تجاري مع شركائها التجاريين.

وتؤكد هذه السمات وغيرها، أن الأداء الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة وتنفيذ أدوات سياستها التجارية، يجعل الدولة وبجدارة، دولة فاعلة وذات تأثير في واقع النظام التجاري الدولي ومستقبله.

إن التركيز في هذه الدراسة على أبرز ملامح سياسة التجارة الخارجية لدولة الإمارات في إطار عضويتها في منظمة التجارة العالمية، لا يعني استقلال هذه السياسة عن منظومة السياسة الاقتصادية الكلية والجزئية للدولة بركائزها المتكاملة ومحاورها الشاملة والمتوازنة التي تندرج في عدادها السياسة التجارية بأهدافها وغاياتها وبرامجها وخططها الحالية والمستقبلية.

الاقتصاديين، والإسهام في تنويع القاعدة الاقتصادية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وتنمية وتنويع هيكلية الصادرات، وزيادة القدرات التنافسية لصادرات الدولة، وترقية العلاقات التجارية الثنائية والإقليمية والدولية وتنويعها، ودعم دور القطاع الخاص وتشجيعه، وتشجيع التدفقات الاستثمارية وحفزها، وتشجيع المنتجات الوطنية والدفاع عنها في الأسواق الخارجية بما يتفق مع متطلبات منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

ويتناول المحور الثالث استعراض السياسة التجارية للدولة في إطار عمل جهاز مراجعة السياسات التجارية بمنظمة التجارة العالمية، وذلك من خلال شرح آلية استعراض السياسة التجارية، التي تمثل تقييماً موضوعياً مستقلاً وتدقيقاً خارجياً للأوضاع التجارية والاقتصادية للأعضاء وتوفر منتدى يمكن فيه شرح السياسات ومناقشتها، والسعي إلى الحصول على المعلومات والتعبير عن المخاوف. كما يتضمن هذا المحور توضيح الاستعراض الأول للسياسة التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة الذي أجرته المنظمة في أبريل 2006، وكذلك الاستعراض الثاني للسياسة التجارية للدولة الذي أجرته المنظمة في مارس 2012.

لقد ترتب على الانضمام المبكر لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى منظمة التجارة العالمية عدم تقديمها للالتزامات كبيرة، مقارنةً بما قدمته دول أخرى انضمت لاحقاً؛ إذ تضمن بروتوكول انضمام دولة الإمارات إلى المنظمة شروطاً ميسرة وبمراحل تدريجية، تمكنت الدولة خلالها من تنفيذ كل التزاماتها ضمن بيئة مواتية وظروف ملائمة.

تخلص الدراسة إلى أن الواقع الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة يشهد ازدهاراً مدعوماً باستقرار سياسي وأمني واجتماعي في ظل مسيرة اتحادية راسخة قل نظيرها في عالم اليوم الحافل بالأزمات والاضطرابات. كما تخلص إلى أن أهم أوجه التميز في تنفيذ دولة